المحاضرة الثالثة

فكرة حقوق الانسان في العصور الوسطى

يراد بالعصور الوسطى الحقبة التاريخية التي تقع بين العصور القديمة وعصر النهضة، والرأي الراجح في الفقه يرى أن مدتها التاريخية تتجاوز عشرة قرون، اذ بدأت من تاريخ انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦م) وانتهت في النصف الأول من القرن الخامس عشر الذي يوصف بأنه مطلع عصر النهضة.

وبدأ في هذه العصور تكوين النظام الإقطاعي في أوربا الذي يقوم على أساس قيام صاحب الأرض (الشيخ) بحكم المقاطعة التي يملكها والدفاع عنها، بوساطة فرق الفرسان، في حين يقوم الفلاحون والحرفيون بإنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات المادية لسكان المقاطعة كافة). وكانت علاقة الفلاحين بالإقطاع تقترب من صورة العبودية، إذ في حالة عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم يتعرضون لعقوبات عدة كالبيع أو الاستبدال أو الطرد.

اما العلاقات بين الناس فتحسم بوساطة العرف اذ لا يوجد مشرعون ولا قوانين، وكان السيد هو من يفصل في الخلافات.

وتميزت هذه العصور بتحول الكنيسة إلى سلطة دنيوية فوق الملوك والأمراء مما أدى إلى استبدادها استناداً إلى نظرية الحق الآلهي، إذ ان السلطة وفقاً لهذه النظرية تكون للكنيسة ممثلة بالبابا، ويجب أن يخضع جميع الأفراد لهذه السلطة بما فيهم الإمبراطور حتى لا تحل عليهم لعنة السماء.

وكان الأفراد في تلك الحقبة يخضعون لسلسلة من السلطات المستبدة، تبدأ باستبداد الكنيسة ثم الإمبراطور ويعقبه الحكام الإقليميون ثم الحكام المحليون من أمراء الإقطاع وسادة الأرض، وهذا يعني استحالة قيام أية حقوق أو حريات فردية لاسيما وان تلك الجهات لم تكن تخضع إلى قانون يقيدها أو ضابط شرعي يحدد اختصاصاتها.

فكرة حقوق الانسان في عصر النهضة ومطلع العصر الحديث

يبدأ عصر النهضة من النصف الأول من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن السادس عشر اذ يبدأ العصر الحديث.

وتميز هذا العصر بتراجع وتضاءل سلطة الكنيسة والإقطاع وقيام الدولة الملكية القوية في أوربا وازدهار السلطان المطلق للملوك. اذ وجدت اتجاهات فكرية تناصر سلطة الملوك المطلقة، وتنظر لها، وكان من أبرز دعاة هذه الاتجاهات(ميكافيلي) في إيطاليا و (بودان) في فرنسا.

ويلاحظ ان الأول يتجه إلى تأييد نظام الحكم المطلق، اذ لا قيود على سلطان الحاكم الفرد، الذي يجوز له إتباع كافة الوسائل سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة بغية الاحتفاظ بالحكم والسلطان المطلق). أما الآخر فيأخذ بالرؤية نفسها اذ حبذ سلطة الملك المطلقة مبرراً ذلك بقوله ان النظام الملكي المطلق هو الذي يحقق السيادة أكثر من غيره من الأنظمة الأخرى، إذ ان في هذا النظام تكون السيادة لفرد واحد هو الملك الذي يستطيع بهذه الصفة إخضاع الجميع لإرادته وسلطته.

ويبدو أن حقوق وحريات الأفراد لم يطرأ عليها تطور يذكر، إذ ان انتهاء استبداد الكنيسة والإقطاع استبدل بطغيان واستبداد الملوك.

إلا إن عصر النهضة امتاز بظهور حركة فكرية قوية هاجمت الروح الاستبدادية للملوك وطالبت بحقوق الأفراد وحرياتهم. وظهرت فكرة جديدة عن نشأة الدولة والسيادة مفادها ان السيادة ذات طبيعة إنسانية وليست دينية، وإن الشعب هو صاحب السيادة وليس الحاكم الذي يعد مكلفا أو مفوضا من الجماعة بمباشرة مظاهر السيادة.